الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة ٣٨٠

الثلاثاء، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديالو . . . . . (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دجاني (إندونيسيا).

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نجتمع هنا اليوم لعقد اجتماع خاص احتفالاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقاً لأحكام القرار ٣٢/٤٠ باء، المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

يشرفني ويسرني أن أرحب بسعادة السيد بيتر طومسون، رئيس الجمعية العامة، وسعادة السيد فودي سيك، رئيس مجلس الأمن، وسعادة السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام وممثل الأمين العام، وسعادة السيد رياض منصور، المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة وممثل الرئيس الفلسطيني محمود عباس في هذا الاجتماع، وسعادة السيد أمريث روهان بيريرا، الممثل الدائم لسري لانكا ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وسعادة السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

أود أيضاً أن أرحب بممثلي الدول الأعضاء والزملاء وممثلي المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وجميع الذين قبلوا دعوة اللجنة للمشاركة في هذا الاجتماع الخاص. ونتوجه بالشكر الخاص أيضاً للسيدة سهاد بابا، المدير التنفيذي لمنظمة Just Vision، التي تفضلت بقبول دعوة لجنتنا للمشاركة في هذا الاجتماع وتوجيه رسالة باسم منظمات المجتمع المدني الناشطة في قضية فلسطين.

وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي بأن أدلي ببيان باسم اللجنة.

مرة أخرى، نجتمع هنا اليوم احتفالاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وكما نعرف جميعاً، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) الذي أصبح يعرف بقرار التقسيم. في ذلك الوقت، لم يكن أحد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

يتصور أنه بعد ٦٩ عاماً، ما زلنا نذكر العالم بالحاجة إلى حرية الشعب الفلسطيني وإلى استقلال دولة فلسطين، المتاخمة لدولة إسرائيل التي خرجت إلى حيز الوجود وحصلت على استقلالها بعد بضعة أشهر من اتخاذ ذلك القرار.

وما دعا إليه القرار ١٨١ (د-٢) هو تقرير المصير والاستقلال والسيادة للفلسطينيين. وتلك حقوق غير قابلة للتصرف لأي شعب في العالم. ومنذ عام ١٩٤٧، أدركت معظم المستعمرات ذلك الحق، وحصلت على الاستقلال وأصبحت الآن دولاً نابضة بالحياة تسيطر على أراضيها ومواردها الطبيعية. مع ذلك، وبعد قرابة سبعة عقود، ما زلنا نجد لزاماً علينا هنا أن نعبر عن تضامننا الثابت مع الشعب الفلسطيني ودعمنا لتلك الحقوق، ودعوتنا إلى تحقيقها الذي طال انتظاره، حيث نصطدم بحقيقة أن القرار ١٨١ (د-٢) لم ينفذ كاملاً ولم يُحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه فحسب، بل عانى من قسوة وبؤس قرابة نصف قرن من الاحتلال الأجنبي.

إن الاحتلال الإسرائيلي، الذي يُفرض في انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي، اتفاقية جنيف الرابعة تحديداً، يؤثر سلباً على كافة جوانب حياة الفلسطينيين ويحرمهم من حقهم في المساواة: أولاً وقبل كل شيء المساواة في المعاملة واحترام حقهم الأساسي في الحياة والأمان والتنقل والحرية، بل وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية تنفيذ عمليات إعدام بإجراءات موجزة، والقيام بغارات ليلية، واعتقالات تعسفية واحتجاز مطول دون محاكمة، وهناك أكثر من ٧٠٠٠ فلسطيني، من بينهم أطفال، مسجونون أو محتجزون من قبل إسرائيل حالياً. فالنظام القانوني الموازي يجعل الفلسطينيين أقل شأنا في القانون والممارسة. وتواصل إسرائيل أيضاً استغلال الموارد الطبيعية للأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يحرم سكانها من حقهم في التنمية، في تحدٍ للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وفي الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية، ما زالت الأراضي الفلسطينية تُصادر. وتُهدم المنازل الفلسطينية وغيرها من المباني بصورة يومية وبمعدلات لم يسبق لها مثيل، ويستمر بناء المستوطنات غير القانونية بوتيرة أسرع من أي وقت مضى. ونُقل ٧٥٠ ٠٠٠ إسرائيلي بصورة غير قانونية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واستقروا فيها. والحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ لا يتآكل بشكل مطرد فحسب، بل إنه بات في خطر شديد.

ولا يزال الاستفزاز والتحريض مستمرين، خصوصاً فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، وفي الخليل، مما يهدد بمزيد من زعزعة الاستقرار على نحو خطير. وعلاوة على ذلك، استمرت محاولات تقييد حرية العبادة للمسلمين والمسيحيين الفلسطينيين، في انتهاك لذلك الحق الأساسي من حقوق الإنسان.

وحرية التنقل ما زالت تعوقها بشدة شبكة من حواجز الطرق ونقاط التفتيش التي تقسم المدن والبلدات والقرى الفلسطينية. وقد تفاقم هذا التقسيم بشدة جراء بناء الجدار العازل، الذي أعلنت محكمة العدل الدولية في فتواها لعام ٢٠٠٤ مخالفة مساره للقانون الدولي (انظر A/ES-10/273).

لقد عانى قطاع غزة من ثلاثة نزاعات مميتة ومدمرة في السنوات الست الماضية، إضافة إلى الحصار غير القانوني الذي ما زالت تفرضه إسرائيل في عقاب جماعي للسكان المدنيين الفلسطينيين كافة هناك. وبسبب البطالة التي تزيد على ٦٥ في المائة بين الشباب، فإن تراجع التنمية الذي يواجهه قطاع غزة يجعل من التقدم الاقتصادي والاستقرار حلماً بعيد المنال ويقلص الأمل لدى السكان اليائسين المهمشين بالفعل.

لقد توجهت فتاة فلسطينية تبلغ من العمر ١٤ عاماً إلى مسؤول كبير في الأمم المتحدة يزور غزة بسؤال، لم لا تطبق حقوق الإنسان على الفلسطينيين. وعلينا، نحن المجتمع الدولي، أن نسأل نفس السؤال ونبحث ما إذا كانت أعمالنا تتيح الكيل بمكيالين. لم ندعو إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في جميع حالات النزاع الأخرى في حين أننا نسمح لهذا الاحتلال بأن يستمر مع إفلاته من العقاب لما يقرب من ٥٠ عاماً؟ ما من مبرر أو عذر لاستمرار التقاعس عن العمل. ومسؤوليات المجتمع الدولي والتزاماته القانونية واضحة. ولا بد من اتخاذ خطوات عاجلة وجادة وفورية لمعالجة هذا الإجحاف.

إن أكثر من ٦٠ في المائة من السكان في فلسطين دون سن الخامسة والعشرين، ممن ولدوا بعد توقيع اتفاقات أوسلو. ونحن، المجتمع الدولي، قلنا لهم إن اختيار طريق اللاعنف والحوار سيؤدي إلى نهاية النزاع. وأن المجتمع الدولي يضمن أن حل الدولتين قاب قوسين وأن الشعب الفلسطيني سيتمكن من تحديد مستقبله والعيش في حرية وأمن وكرامة في دولته. ووعدناهم بأن التنمية والازدهار قاب قوسين أو أدنى. ومؤخراً، أعلنا أن بلوغ أهداف التنمية المستدامة ممكن وأنه هدف لكل شعب في العالم.

إن في رقبة المجتمع الدولي وهذه المنظمة ديناً لم يسدد. نحن مدينون للشباب الفلسطيني بالحرية التي يستحقها. ونحن مدينون للشباب الإسرائيلي بمستقبل بدون العبء الأخلاقي والسياسي لهذا الاحتلال اللاإنساني.

نحن مدينون للفلسطينيين والإسرائيليين بمستقبل يتعايشون فيه معاً، جنباً إلى جنب في سلام وأمن. نحن مدينون لمنطقة الشرق الأوسط بمستقبل أكثر سلماً واستقراراً وازدهاراً.

وحتى في يوم التضامن هذا، يتعين علينا نحن المجتمع الدولي في الأمم المتحدة هذه التي نعتز بها أيما اعتزاز، أن نجتاز عتبة التضامن. يجب أن نضفي معاني على مبادئ قرارات الأمم المتحدة وأن ننفذها بصورة جماعية وحازمة من أجل إنهاء هذا النزاع وجعل السلام حقيقة واقعة. وعلينا أن نعمل فوراً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والوفاء بوعد القرار ١٨١ (د-٢).

واللجنة تحث مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بالسلم والأمن وكفالة أن يتمكن الشعب الفلسطيني في نهاية المطاف من التمتع بالحرية والاستقلال والحماية في دولته المستقلة ذات السيادة والقابلة للبقاء. ولجنتنا، من جانبها، تعتزم تنفيذ برنامج مكثف للأنشطة في عام ٢٠١٧ باعتباره سنة دولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، بغية التوصل إلى حل عادل ودائم لهذا النزاع.

وعلينا جميعاً بالمضي قدماً على أساس المرجعيات والمعايير الطويلة الأمد، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية لحل هذا النزاع المأساوي الذي طال أمده: دولة فلسطين، داخل حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في سلام وأمن متاخمة لدولة إسرائيل، مع ترتيبات للوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس متاحة لأتباع الأديان كافة، وحل عادل للاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار ١٩٤ (د-٣).

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، كتب الشاعر الفلسطيني محمود درويش والأستاذ الفلسطيني إدوارد سعيد بياناً اعتمده المجلس الوطني الفلسطيني وأعلنه فيما بعد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، بوصفه إعلان الاستقلال الفلسطيني. واسمحوا لي أن أقتبس من هذا الإعلان:

> ”وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تنفتح في ظله طاقات البشر على البناء “.

فلنجعل إعلان الاستقلال الفلسطيني حقيقة واقعة في عام ٢٠١٧، وهو العام الذي سنبذل فيه جهودنا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي إرساء واقع سلمي جديد لفلسطين وإسرائيل والشرق الأوسط برمته.

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة للسيد بيتر طومسون، رئيس الجمعية العامة.

السيد طومسون (رئيس الجمعية العامة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تنظيم هذا الاجتماع الخاص بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأثني على اللجنة للعمل الذي اضطلعت به خلال العقود الأربعة الماضية، وخلال العام الماضي بصفة خاصة، للتوعية بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني.

وإذ نجتمع اليوم، فإننا نفعل ذلك بعد سنة واحدة من رفع علم دولة فلسطين في مقر الأمم المتحدة، وبعد سنة واحدة من اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبعد عام واحد على انقضاء ٥٠ عاما منذ احتلال الأراضي الفلسطينية. والوقت مناسب، من نواحٍ كثيرة، للتأمل في ما تحقق من تقدم على الصعيد العالمي لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

منذ عام ١٩٦٧، أكدت الأمم المتحدة مراراً انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية هناك. ولكن، حتى يومنا هذا، لا تزال المستوطنات آخذة في التوسع، ولا تزال منازل الفلسطينيين تُهدم، وما زال السكان يتعرضون للاعتقال والاحتجاز بشكل تعسفي، ولا تزال الأسر الفلسطينية تتعرض للإجلاء والتهجير من القدس الشرقية. وتلك حالة تشعر الأمم المتحدة ببالغ القلق إزاءها، ويجب تصويبها على نحو عاجل وفي امتثال صارم للقانون الدولي.

إن بناء سلام دائم ومستدام في الشرق الأوسط أمر أساسي في جهودنا الرامية إلى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وضمان تمتعه بحياة الكرامة والفرص والازدهار والمساواة. غير أن السعي إلى السلام تعصف به هجمات الرعب المستمرة ضد المدنيين وأعمال العنف الوحشية من الجانبين. كما أن للحصار المستمر لقطاع غزة عواقب إنسانية وخيمة، إذ يدفع العديد من الفلسطينيين إلى الاعتماد على المساعدات الدولية. وهذه التصرفات لا تسهم في تحقيق السلام. بل إنها تؤدي إلى زيادة حدة التوتر وتقويض الثقة التي تحققت بصعوبة بالغة، إلى جانب أنها تتناقض مع هدف تحقيق حل الدولتين، الذي بموجبه تعيش دولة فلسطين جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن.

وإنني أحث الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين على تهدئة التوترات والامتناع عن العنف والاستفزازات وتجنب خطاب التحريض والاستقطاب الذي يجعل السلام أبعد منالاً. كما أهيب بجميع الأطراف المعنية تنشيط جهودها لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط من أجل تحقيق الحل القائم على وجود دولتين داخل حدود معترف بها على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧.

وعندما اجتمع قادة العالم في العام الماضي لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كان هدفهم تحويل عالمنا، بما في ذلك من خلال بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، والقضاء على الفقر المدقع، وتمكين النساء والفتيات، ومعالجة أوجه الإجحاف وحماية صحة كوكبنا المشترك. تلك خطة رئيسية عالمية تقر بالروابط الأساسية بين إعمال السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وتقوم أيضاً على مبدأ ألا يخلف الركب أحداً وراءه – وهو التزام عالمي يتطلب منا جميعاً أن نكفل وصول عوائد التنمية إلى أكثر الفئات هشاشة، بما في ذلك من يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي. وكجزء من الجهود العالمية

الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يجب أن نعتبر أهداف التنمية المستدامة أداة هامة لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وكفالة وصول الطاقات التحويلية لأهداف التنمية المستدامة إليه.

لقد مضى أكثر من أربعة عقود على إنشاء هذه اللجنة استجابة لعدم إحراز تقدم في إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة والحق في العودة إلى البيوت التي شردوا منها. ومع ذلك، لا يزال الكثير من تلك الحقوق لم يتحقق حتى يومنا هذا. فلنغتنم فرصة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني للتأمل في الخسائر المأساوية التي وقعت في الأرواح والحرية وسبل العيش والممتلكات والثقافة والحقوق؛ وينبغي أن يذكرنا ذلك بالحاجة الماسة إلى إيجاد حل سلمي وشامل وعادل ودائم؛ ودعوة المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لدعم مساع ذات مصداقية لإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني سلمياً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة على بيانه الملهم. واللجنة ممتنة لقيادته للجمعية في معالجة الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الشرق الأوسط ككل.

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة للسيد فودي سيك، رئيس مجلس الأمن.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر اللجنة على الدعوة الموجهة إلى مجلس الأمن للمشاركة في هذا الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وهذه فرصة سانحة لإعادة تأكيد تضامننا النشط مع الشعب الفلسطيني وقد شارف احتلال الأراضي الفلسطينية على أن يكمل عامه الخمسين – في ١٧ حزيران/يونيه.

، تتشرف السنغال بأن تتكلم، من خلالي، باسم مجلس الأمن بغية تقييم الجهود التي بذلها المجلس في عام ٢٠١٦ من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

شهرا بعد شهر، حذر الأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بانتظام مجلس الأمن من تزايد العقبات التي تعترض إحلال السلام في الشرق الأوسط.

وللأسف، في هذا العام، يتزامن اليوم الدولي للتضامن مرة أخرى مع تطورات مثيرة لبالغ القلق على أرض الواقع. هل نحن بحاجة إلى من يذكرنا بأن ما لا يقل عن ٢٣٨ فلسطينيا و ٣٠ إسرائيليا، العديد منهم أطفال، قد لقوا حتفهم منذ بداية تجدد العنف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؟ وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أكرر رفضنا وإدانتنا لأعمال العنف والإرهاب، بغض النظر عن مرتكبيها أو دوافع ارتكابها. ويضاف إلى ذلك أننا نرى استمرار وتسريع بناء المستعمرات الاستيطانية والاحتياجات الإنسانية المتزايدة في قطاع غزة. ويأتي ذلك كله في سياق يتسم بغياب اتجاه سياسي واضح.

وبالإضافة إلى المناقشات المفتوحة الفصلية، التي عقدت المناقشة الأولى منها في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7610)، على المستوى الوزاري، كرس مجلس الأمن في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ جلسة مفتوحة (انظر S/PV.7736) لمناقشة تقرير المجموعة الرباعية عن الحالة على أرض الواقع، والذي نُشر في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ وفقا لبيان المجموعة الرباعية الصادر في ميونيخ في ١٢ شباط/فبراير. وبينما لم يقدم تقرير المجموعة الرباعية تحليلا وافيا للجوانب السياسية والقانونية والإنسانية والأمنية للصراع، فإنه تمكن من تحديد التهديدات الخطيرة للسلام وتقديم توصيات هامة بشأن حل الدولتين تستحق النظر. ونحث الطرفين على الوفاء بالتزامهما بهذا الحل عن طريق إنهاء الاستعمار، وذلك

بهدف التوصل إلى حل نهائي لمنازعاتهما، يلبي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل وتطلعات الفلسطينيين المشروعة إلى دولة ذات سيادة.

وفي الوقت نفسه، أود أن أكرر نداء المجموعة الرباعية إلى حكومة إسرائيل لتنفيذ الاتفاقات القائمة الرامية إلى نقل السيطرة إلى السلطة الفلسطينية، ولا سيما في المنطقة جيم، من أجل تسوية المسائل العالقة فيما يخص الإسكان وإمدادات المياه والطاقة والاتصالات والزراعة والموارد الطبيعية. وأود أيضا أن أكرر نداء المجموعة الرباعية لكلا الجانبين للعمل على تخفيف حدة التوترات من خلال إظهار ضبط النفس قولا وعملا. ويجب على الجانبين أيضا اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع العنف وحماية المدنيين وممتلكاتهم. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب مجددا عن أملنا في أن تُعقد الانتخابات المحلية، بالرغم من التقارير التي تفيد بعكس ذلك، في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية وأن يمكنها إعادة فتح مسار للمصالحة بين الأطراف السياسية المعنية وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تحترم مبادئ المجموعة الرباعية وتتماشى مع اتفاق القاهرة وتستند إلى منهاج منظمة التحرير الفلسطينية.

إن الحالة الإنسانية الصعبة في غزة، حيث يحتاج ٧٠ في المائة من سكانها البالغ تعدادهم نحو مليوني نسمة إلى المعونة، كانت دائما محورا لاهتمام مجلس الأمن. وبالرغم من الجهود التي بذلت، ولا سيما من خلال آلية إعادة إعمار غزة، لا يزال ثلاثة أرباع المساكن في غزة بحاجة إلى الإصلاح، ويرجع ذلك جزئيا إلى أنه لم يتم صرف سوى واحد في المائة فقط من الالتزامات المعلنة خلال مؤتمر المانحين في القاهرة. وفي ذلك الصدد، وبناء على طلب عدد من أعضاء المجلس، سيتم النظر من الآن فصاعدا في الحالة الإنسانية في الأرض المحتلة في جلسات الإحاطة الشهرية للمجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. إن المجتمع الفلسطيني في حالة صعبة، وذلك أساسا نتيجة للاحتلال وكذلك بسبب الانخفاض في المساعدات الإنسانية من الشركاء الدوليين. ونقدر الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، وبخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحث الدول الأعضاء على مواصلة دعم الوكالة. وفي هذا الصدد، أرحب بعودة كندا كدولة مساهمة بمنحة أولية قدرها ٢٥ مليون دولار.

وبمبادرة من خمسة أعضاء في مجلس الأمن – أنغولا والسنغال وفنزويلا وماليزيا ومصر – عقد المجلس اجتماعين بصيغة آريا في ٦ أيار/مايو و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، كُرسا على التوالي لمسائل الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والمستوطنات غير القانونية كعقبة أمام السلام وحل الدولتين. وإلى جانب الجهود المتواصلة التي تبذلها المجموعة الرباعية، يحيط مجلس الأمن علما أيضا بمبادرة السلام الفرنسية للشرق الأوسط التي تهدف إلى بث الحياة من جديد في عملية السلام بوسائل من بينها، حزمة من الحوافز على أساس المرجعيات السابقة مثل مبادئ مدريد واتفاقات أوسلو، وخريطة طريق المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية. وتبذل مصر والاتحاد الروسي أيضا جهودا دبلوماسية، وستستفيد جميع تلك المبادرات من زيادة التنسيق.

وأخيرا، فإن مجلس الأمن، بوصفها ضامنا للسلام والأمن الدوليين، يجب عليه مواصلة وتكثيف جهوده من أجل التوصل إلى حل نهائي لهذه المنازعات، التي من المرجح أن تغذي الإرهاب والتطرف العنيف، وهما تهديد عالمي يتجاوز منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، وهو أيضا رئيس لجنتنا، على بيانه الهام، الذي يؤكد مرة أخرى أن المجلس لا يزال ملتزما التزاما كاملا بالسلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط على أساس رؤية

دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

أعطي الكلمة الآن لنائب الأمين العام.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على توجيه أعمالنا خلال هذه الجلسة الهامة.

إن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ليس مجرد أحد النزاعات العديدة في المنطقة. فهو من نواح كثيرة جرح غائر طويل الأمد يؤجج التوتر والنزاع في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه. وعلى مدار قرابة قرن، نشأت انقسامات واندلعت أعمال عنف وضغوط على الثقة نتيجة تضارب الأهداف والهويات والتطلعات.

وإذ يقترب كلانا، الأمين العام وأنا، من نهاية ولايتنا، في نهاية الشهر المقبل، نعتقد أنه يجدر التدبر بصراحة وصدق في الإنجازات التي تحققت خلال العقد الماضي، ولكن أيضا في الفرص الضائعة. إن برنامج بناء المؤسسات والقدرات لدولة فلسطين، الذي يدعمه المجتمع الدولي وبالأخص هذه اللجنة الرئيسية، قد أحرز بلا شك تقدما ملحوظا. ويجب أن نحمي ما تم إنجازه ونواصل دعم الجهود المبذولة لتلبية احتياجات جميع الفلسطينيين في أن تصبح لديهم دولة في المستقبل. إن قبول فلسطين في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ بوصفها دولة مراقبة غير عضو كان معلما تاريخيا. واليوم، تعترف ١٣٧ دولة بدولة فلسطين. ويرفرف علمها في مقر الأمم المتحدة هنا في نيويورك وفي المكاتب الإقليمية في جميع أنحاء العالم. وهذه بلا شك رموز هامة. ولكنني متأكد من أن اللجنة تتفق معي في الرأي أنه لن يكون لها مغزى حقيقي إلا إذا شهدنا إحراز تقدم في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، يؤدي إلى قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وللأسف، يمكن من نواح عديدة وصف العقد الماضي بأنه عقد ضائع لصنع السلام الإسرائيلي – الفلسطيني.

وإذا ما استمر الجمود أو تعمق فإن حل الدولتين قد يصير بعيدالمنال. فبعد مرور عقد على الاستيلاء على غزة من جانب حماس – التي ندين أعمالها العنيفة ضد إسرائيل – يبقى شعبها مفصولا عن الضفة الغربية. وعلى الرغم من العديد من المبادرات وتشكيل حكومة وفاق وطني فلسطينية، ما زالت الفجوة تزداد عمقا. يعاني مليونا فلسطيني في غزة من بنية تحتية منهارة واقتصاد مشلول، في أعقاب ثلاثة نزاعات عنيفة وقيود شديدة فرضتها إسرائيل. ولا يزال عشرات الآلاف مشردين في انتظار إعادة بناء المنازل المدمرة. وتظل غزة كارثة إنسانية. وما زالت الخسائر الاقتصادية والبيئية تفتك بالأرواح وتقوض السلام والاستقرار. وقد حذرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في ٢٠١٢، من أن غزة قد تصبح غير صالحة للسكن بحلول العام ٢٠٢٠. فمعدل البطالة فيها هو أحد أعلى المعدلات في العالم، وهو حاد بشكل خاص في أوساط الشباب. ووتيرة التعمير بطيئة بشكل خطير، ولم تتحقق تعهدات المانحين بالكامل. وكما ذكرت، فإن الهياكل الأساسية مشلولة وحتى المياه غير متوفرة للجميع.

وفي الوقت نفسه، أصبح الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أكثر رسوخا. إن استمرار سياسة بناء المستوطنات، وكذلك تحديد الأراضي للاستخدام الإسرائيلي حصرا يقوض بشكل خطير إمكانية تحقيق حل الدولتين. وينبغي أن نضيف إلى ذلك أن عدد عمليات هدم المنازل الفلسطينية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية قد تضاعف هذا العام، مقارنة بعام ٢٠١٥.

وما زال القادة الإسرائيليون والفلسطينيون يصرحون بدعمهم لحل الدولتين. غير أنه ما لم تتخذ خطوات عاجلة لإنعاش المنظور السياسي، فإنهم سيواجهون خطر ترسيخ واقع

الدولة الواحدة بالاحتلال والنزاع الدائم، وهو ما لا يتوافق، بوضوح، مع التطلعات الوطنية للشعبين. وقد شهدت السنوات العشر الماضية محاولات فاشلة للتفاوض على تسوية سلمية وثلاثة نزاعات مسلحة وآلاف القتلى – الغالبية العظمى منهم مدنيون فلسطينيون – وتفشي التحريض والهجمات الإرهابية وإطلاق آلاف الصواريخ على إسرائيل من غزة والتوسع في المستوطنات الإسرائيلية. وقد أدى كل ذلك إلى تزايد الغضب والإحباط وسط الفلسطينيين وخيبة عميقة وسط الإسرائيليين. وعزز من موقف المتطرفين وأضعف المعتدلين من كلا الجانبين. وتتعرض الدعوات إلى نبذ العنف وإلى السلام لخطر الطغيان المتزايد للرسائل المتطرفة عليها.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا أيضا أن نعترف بوجود فراغ خطير داخل المجتمع الدولي. فالعديد من الأزمات الأخرى تستدعي على نحو ملح أن يهتم بها قادتنا وأن يتخذوا إجراء بشأنها في عالمنا اليوم. وعلى الرغم من ذلك لا يسعنا أن نشيح بوجوهنا بعيدا عن الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية. وتبقى غزة قنبلة موقوتة. وقد تتحول القدس إلى برميل بارود. وتضيف الانقسامات الداخلية في الضفة الغربية بعدا جديدا إلى افتقار الفلسطينيين المشل إلى الوحدة، الأمر الذي يمكن أن يقوض الديمقراطية وسيادة القانون في نهاية المطاف. وقد صرح قادة العالم مراراً وتكراراً بأن استمرار الوضع الراهن غير ممكن. ويجب على المجتمع الدولي، مع اقتراب الاحتلال الإسرائيلي من عامه الخمسين، أن يعلن بوضوح أنه لا يزال ملتزما بتحقيق الكرامة وتقرير المصير للملايين من الفلسطينيين.

ولأصدقائنا الإسرائيليين، أقول إننا ندرك شواغلهم الأمنية المشروعة. غير أن استمرار احتلال شعب آخر لمدة نصف قرن يقوض قيم وقوة مجتمع إسرائيل الديمقراطية، التي يحق للإسرائيليين أن يعتزوا بها. ولأصدقائنا الفلسطينيين، أقول إننا ندرك مظالمهم المشروعة والإجحاف الخطير الذي واجهوه. غير أنه ليس هناك ما يبرر الإرهاب والعنف والتحريض، ويجب استعادة الوحدة بين الفلسطينيين. وإليهما معا، أقول إن روابطهما التاريخية والدينية مع تقاسمهما الأراضي أمر لا يمكن إنكاره ويجب أن يكون الأساس لأي اتفاق في المستقبل.

إن الخطوط العريضة لاتفاق السلام معروفة جيدا. والخطوات اللازمة لإنهاء حالة الجمود وإعادة العملية السياسية إلى مسارها ليست أمرا جديدا أو ثوريا. فقد وردت كذلك في التقرير الأخير للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وتظل الأمم المتحدة، فضلا عن شركائنا في المجموعة الرباعية، ملتزمة بالعمل مع الجهات المعنية الرئيسية، بما فيها بلدان المنطقة، بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، وإعادة بناء الثقة بين الطرفين وتهيئة ظروف تفضي إلى مفاوضات مجدية. كما إننا نرحب بمبادرتي الحكومتين الفرنسية والروسية. وندعو إسرائيل وفلسطين إلى العمل سويا معنا لإحياء عملية السلام المتوقفة.

يغادر الأمين العام منصبه بشعور من الحزن العميق من دون أن يرى نهاية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. فقد زار المنطقة ١١ مرة، بما في ذلك في زمن الحرب ليرى الحالة مباشرة ولتقديم المساعدة في التفاوض على وقف لإطلاق النار والدفع قدما بعملية السلام. وهو سيتناول المسألة وجهوده المستمرة الرامية إلى إحلال السلام في تقرير خاص إلى مجلس الأمن في وقت لاحق من هذا الشهر. إننا واثقون من أن السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام المعين، سيبني على تلك الجهود. ونتمنى له النجاح في المساعدة على تحقيق حل دائم لهذا النزاع المأساوي.

ولنعيد جميعا تأكيد التزامنا في هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بدعم الحق الثابت للشعب الفلسطيني في سلام عادل وإنشاء دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في أمن واعتراف واحترام متبادلين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على ملاحظاته الهامة وعلى دعوته لكلا الشعبين

الإسرائيلي والفلسطيني إلى إيجاد حل. وكذلك أعرب عن تقدير اللجنة لعمل الJ ١٠ سنوات الذي بذله في هذا الصدد، وأطلب من نائب الأمين العام أن ينقل إلى الأمين العام تَشجُّعنا بجهوده الشخصية للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أدلي ببياني بالنيابة عن الرئيس عباس، أود القيام بأمرين. أولا، نحن الشعب الفلسطيني نعرب، بالطبع، عن امتناننا لمن يقف معنا في هذا اليوم المهيب، ويعبر عن تضامنه معنا. وأود، في المقابل، أن أقول أننا لا ننسى أصدقاءنا.

وأود كذلك بهذه المناسبة، وباسم الشعب الفلسطيني وقيادته، أن أتقدم بتعازينا إلى شعب وحكومة كوبا على فقدان صديق عظيم للشعب الفلسطيني، هو القائد فيديل كاسترو. وأود أطلب، من خلالكم، سيدي الرئيس، من الحاضرين في هذا الاجتماع الوقوف دقيقة صمت حدادا على وفاة كاسترو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء اللجنة الآن إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة.

التزم أعضاء اللجنة الصمت دقيقة حدادا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة مرة أخرى للمراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): الأمر الثاني الذي أود أن أقوله، إن جاز لي، موجه إلى الرئيس عباس وإلى جميع إخوتي وأخواتي الذين يعقدون المؤتمر الوطني السابع لفتح في رام الله، ونحن نجتمع اليوم للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وأود أن أحيّيهم من هذه القاعة وأن أتمنى لهم نجاحا كبيرا أثناء المؤتمر في رام الله خلال الأيام القليلة المقبلة.

ويشرفني أن أتلو بيانا من فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

(تكلم بالعربية)

”يسرني أن أنقل إليكم تحيات شعبنا الفلسطيني الذي يتطلع إلى جهودكم ودعمكم أيها الأصدقاء في هذا اليوم العالمي للتضامن مع شعبنا، لتمكينه من تجسيد حقه في تقرير المصير، وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي لأرض دولة فلسطين، كي يعيش شعبنا بحريّة وكرامة في وطنه مثل باقي شعوب العالم. فهل هذا كثير؟

”تعلمون أيها الأصدقاء أنه في عام ٢٠١٧، سيكون قد مضى مائة عام على صدور وعد بلفور في عام ١٩١٧، وسبعون عاما تقريبا على نكبة الشعب الفلسطيني في عام ١٩٤٨، وخمسون عاما على احتلال اسرائيل للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧.

”وتعلمون أيها الأصدقاء أن المجلس الوطني الفلسطيني قد قرر في عام ١٩٨٨ القبول بالاحتكام إلى القانون الدولي والشرعية الدولية وقراراتها، وقدّمنا تضحية تاريخية جسيمة حين وافقت منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على إقامة دولة فلسطين على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

”ونحن نؤكد مجددا التزامنا بالاتفاقيات الموقّعة مع اسرائيل منذ عام ١٩٩٣، ولكن على اسرائيل أن تبادلنا هذا الالتزام من خلال الاعتراف بدولة فلسطين، والعمل

على حل جميع قضايا الوضع النهائي والتوقف عن أنشطتها الاستيطانية واعتداءاتها على مدننا وقرانا ومخيماتنا، وعن سياساتها في العقاب الجماعي، واستمرارها في احتجاز آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجونها.

”ولا تزال اسرائيل تعمل على تشويه الحقيقة وهي تمارس احتلالها للقدس الشرقية، وتعمل على طمس هويتها وطابعها التاريخي والحضاري، وتشنّ هجومها على الأمم المتحدة ومؤسساتها، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المعنية بحماية وصون التراث العالمي في القدس وفي جميع أنحاء العالم. وهي تحاول الخلط بين ما هو ديني وما هو تراث انساني وحضاري بهدف ترهيب وتضليل المجتمع الدولي، واستمرار احتلالها وتوسعها الاستيطاني، ومواصلة اعتداءاتها على المقدسات المسيحية والاسلامية في القدس الشرقية المحتلة، علماً بأن جوهر الصراع هو سياسي بحت وليس دينيا على الاطلاق.

”ونجدد القول مؤكدين إنه لا توجد أي خصومة بيننا وبين الديانة اليهودية وأتباعها. فخصومتنا وتناقضنا هما مع الاحتلال الاسرائيلي لأرضنا. إننا نحترم الديانة اليهودية ونريد حلا عادلا للصراع وفقا لرؤية حل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧، أي اسرائيل ودولة فلسطين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن وحسن جوار. ونريد للقدس أن تكون مفتوحة للعبادة أمام أتباع الديانات السماوية الثلاث حسب الوضع التاريخي القائم.

”ونحن نؤكد أن ما تقوم به اسرائيل على أرض دولة فلسطين من تفشي المستوطنات وغير ذلك من مخططات وممارسات يدفع نحو واقع الدولة الواحدة ذات الطابع العنصري بدلا من إرساء أسس سلام دائم وعادل وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وهذه المبادرة تقضي بإنهاء الاحتلال أولاً، وأي تعاون اقليمي يتجاهل حل القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي لأرضنا لن يكتب له النجاح، في حين أن حل هذه القضية سيساهم في نزع الذرائع من أيدي المتطرفين والمجموعات الارهابية. عندئذٍ ستنعم المنطقة وشعوبها كافة بالأمن والاستقرار.

”ومن جانبنا، سوف نستمر في مد يدنا للسلام، ودعوة المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته، بما في ذلك من خلال إصدار قرار من مجلس الأمن لوقف الاستيطان، وهو العقبة الأساسية والتهديد الأخطر أمام تحقيق السلام وتوفير الحماية الدولية لشعبنا، وعقد مؤتمر دولي للسلام، وتشكيل آلية دولية، وتحديد سقف زمني معيّن لإنهاء الاحتلال. ونطالب الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين بعد بأن تفعل ذلك دعماً لحق شعبنا في تقرير مصيره واستثمارا في تحقيق حل الدولتين والسلام. كما نرجو دعم مسعانا للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة.

”وأود في هذا المقام أن أتوجه بصادق التقدير والعرفان إلى جميع الدول التي اعترفت بدولة فلسطين، وإلى جميع الدول التي قدّمت دعمها المشرّف لقضية شعبنا، بما في ذلك عبر تصويتها الايجابي في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية على العديد من القرارات الهامة المتعلقة بقضية فلسطين. كما ونقدّر عاليا دعمها الثابت لجهود تحقيق السلام العادل في منطقتنا وفي العالم.

”كذلك نجدد اليوم امتناننا للمجتمع المدني وللمنظمات غير الحكومية ولجميع الأشقاء والأصدقاء ولجميع الشعوب المحبة للحرية والسلام في مختلف أنحاء العالم، الذين يقفون باستمرار إلى جانب شعبنا. نحن ممتنون لتضامنهم ودعمهم لحقوق الشعب الفلسطيني

وتطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك تحقيق حريته واستقلاله وتحقيق السلام العادل والدائم.

”إن تحقيق مصالحة تاريخية بين الفلسطينيين والاسرائيليين يقتضي بأن تعترف اسرائيل بمسؤولياتها عن النكبة التي حلّت بشعبنا الفلسطيني، ولا تزال آثارها وتداعياتها قائمة، وبأن تنهي احتلالها، الأمر الذي يفتح الباب أمام تحقيق السلام ويساهم في استقرار المنطقة والعالم.

ويتطلب السلام إنهاء الظلم التاريخي الذي وقع على شعبنا منذ وعد بلفور وحتى يومنا هذا. وعلى بريطانيا أن تعترف بدولة فلسطين وبالخطيئة التاريخية بإصدارها وعد بلفور، وأن يقوم مجلس الأمن بالوفاء بمسؤولياته وضمان التزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية مع العلم أن إسرائيل انتهكت كافة هذه القرارات بدءا بقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) والذي يعتبر جوهره حل الدولتين، واستولت إسرائيل بقوة السلاح على القدس والأراضي المخصصة لدولة فلسطين وفق هذا القرار.

إننا نعمل بإخلاص ومثابرة لأن تكون دولتنا حرة وديمقراطية، قائمة على أسس المساءلة والشفافية وسيادة القانون وحماية وتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين جميع شرائح شعبنا دون تمييز عرقي أو ديني، ونشر ثقافة السلام والتسامح والحوار مع الآخر. وأثبتنا خلال الأعوام الماضية مدى التزام دولة فلسطين بالقانون الدولي ومساهمتها في تعزيزه، ودورها الفاعل في الأطر الدولية التي انضمت إليها، وفي ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في مقاومة الاحتلال، واختيارنا للوسائل السلمية والقانونية لتحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. إننا مصممون على وحدة أرضنا وشعبنا، ونعمل لرفع الحصار الإسرائيلي الجائر واللاإنساني عن أهلنا في قطاع غزة وإعادة إعماره. ونسعى جاهدين لتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل وفق برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وصولا لانتخابات رئاسية وتشريعية.

لقد بقيت قضيتنا أولوية على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ تأسيسها. وشرّعت هذه المنظومة الدولية من القرارات وأصدرت من التوصيات ما يشكّل أساسا لا يمكن تجاوزه في البحث عن الحل العادل والدائم والشامل. ونؤكد هنا على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين حتى يتم إيجاد حل لها بشكل مُرضٍ في جميع جوانبها وفقا للقانون الدولي ومبادئ العدالة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، فإننا نعبّر عن تقديرنا العميق للجهود التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، وللجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ورئيسها سعادة سفير السنغال فودي سيك، وأعضاء مكتبها، وكافة الدول الأعضاء والمراقبة في اللجنة، وشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تحتاج لدعمكم لتستمر بالوفاء بالمسؤولية الهامة الموكلة لها، والوكالات العديدة التي تقدم المساعدات للشعب الفلسطيني دعما لحقوقه ولتحقيق السلام العادل والدائم.

لا تزال دولة فلسطين تواصل العمل بأقصى قدر من المسؤولية لخدمة الشعب الفلسطيني والوفاء بالتزاماتها القانونية وتعهداتها الدولية. وقد تصرفت باستمرار وبنوايا حسنة من أجل تحقيق السلام. وفي هذا الصدد، ستواصل دولة فلسطين انضمامها لمنظمات واتفاقيات ومعاهدات دولية بهدف صون حقوق الشعب الفلسطيني وتعزيز ركائز وعالمية القانون الدولي. وستمضي قدما في الدفاع عن شعبها بجميع الوسائل القانونية والسلمية المتاحة لها.

أشكركم على تضامنكم النبيل وعلى جهودكم وعملكم المخلص لجعل العام القادم ٢٠١٧ ليس فقط عاما للذكرى السنوية الخمسين لاحتلال أراضي دولة فلسطين، بما في ذلك القدس الشرقية، بل عاما دوليا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتضافر وتكثيف الجهود لنيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله، وأن يعم السلام ربوع منطقتنا كافة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أطلب من السفير منصور أن ينقل خالص شكرنا وتحياتنا إلى الرئيس محمود عباس على رسالته الهامة هذه. وأود أن أؤكد للرئيس عباس، وللشعب الفلسطيني من خلاله، على التزام لجنتنا الراسخ بمواصلة جهودها وفقا للتكليف الصادر لها عن الجمعية العامة بغية التوصل إلى تسوية شاملة عادلة ودائمة لقضية فلسطين.

وأود أن أشكر مرة أخرى، باسم اللجنة، رئيس الجمعية العامة ونائب الأمين العام ورئيس مجلس الأمن على حضورهم وإسهامهم في جلسة اليوم.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أمريت روهان بيريرا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

السيد بيريرا (سري لانكا) رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن آخذ الكلمة اليوم للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على دعوته الكريمة لي لمخاطبة الاجتماع الاستثنائي اليوم بصفتي رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

ويذكّرنا اليوم الدولي للتضامن بالحاجة الملحة إلى إيجاد حل عادل وسلمي لقضية فلسطين، والأهم من ذلك، معالجة محنة الشعب الفلسطيني – ولا سيما نساؤه وأطفاله – وتلبية احتياجاته الإنسانية.

وفي وقت سابق من هذا العام، عمد في عُمان ممثلون عن المجتمع المدني، وضحايا، وشهود على الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، فضلا عن رسميين فلسطينيين وموظفين من الأمم المتحدة، إلى توفير معلومات للجنة الخاصة بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وهذه الإحاطات الاعلامية والشهادات قد أطلعت اللجنة مرة أخرى على أعمال العنف والإهانات اليومية التي يتعرض لها الرجال والنساء والأطفال من الفلسطينيين، الذين لا يزال الاحتلال غير القانوني يتحكم في كل جانب من جوانب حياتهم. والتوسع الاستيطاني له أثر مباشر على تصاعد العنف في الأراضي المحتلة، وهو يساهم إلى حد كبير في زيادة عدد الإصابات في صفوف المدنيين، ومنهم الرضّع. وتشير آخر الإحصاءات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أنه حتى منتصف تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ٨٣ فلسطينيا في الضفة الغربية المحتلة، وقُتل ثمانية فلسطينيين في غزة على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية في عام ٢٠١٦. وخلال الفترة نفسها، جُرح ٢٩٧٨ فلسطينيا في الضفة الغربية المحتلة، وجُرح ١٨٤ فلسطينيا في غزة.

ووفقا للمعلومات المعروضة على اللجنة الخاصة، فإن العديد من هذه الحوادث انطوت على هجمات أفيدَ بأنها ارتُكبت على أيدي شباب من الفلسطينيين، أو خلال غارات أمنية على منازل فلسطينيين يُشتبه في ضلوعهم في هذه الهجمات. بيد أن عددا كبيرا منها أفيدَ عن حدوثه في سياق اشتباكات

وقعت بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الأمنية. وهذه الأرقام ليست بحاجة إلى برهان، وهي تبيّن مدى العنف الذي يواجهه الفلسطينيون من الرجال والنساء والأطفال يوميا.

وشاهدت اللجنة الخاصة تسجيلا على شريط فيديو عن قتل رجل فلسطيني، هو عبد الفتاح الشريف، وذلك في الخليل خلال آذار/مارس من هذا العام. والمؤسف أن هذا الحادث لم يكن حادثا منعزلا؛ بيد أنه كان الأكثر مشاهدة عقب تحميل شريط الفيديو على موقع يوتيوب. وقد أبلغت لجنة شؤون الأسرى والمحرَّرين عما لا يقل عن ١٧ حالة منفصلة من حالات الإعدام المزعومة خارج نطاق القضاء، ومنها حالات لأطفال، نفّذتها قوات الأمن الإسرائيلية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وتناشد اللجنة الخاصة الأطراف المعنية أن تتصرف بشكل متناسب مع ممارسة ضبط النفس، وفقا للمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

ولا بد لنا أن نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بأن عشرات الأسر الفلسطينية التي قُتل لها أفراد تُحرم من حقها في التوصل إلى نهاية سليمة وبكرامة نظرا لما يسمى بالشواغل الأمنية. وفي حين أفيدَ بأن العديد من الجثامين قد أفرج عنها الآن، إنما هناك شروط تُفرض للإفراج عن الجثامين الأخرى، مثل حظر عمليات التشريح، ووضع قيود على الطقوس الجنائزية.

ووفقا لشهادات أدلي بها أمام اللجنة الخاصة، فإن الممارسات الإسرائيلية تشمل أيضا عمليات الاستيلاء على الأراضي بموافقة من الدولة، وإضفاء الطابع القانوني بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية، وهدم منازل الفلسطينيين والمباني ذات الصلة بموارد رزقهم، ورفض منح الفلسطينيين تراخيص للبناء، وفرض القيود على التنقل أو فرص كسب العيش، أو انعدام المساءلة عن العنف الذي يمارسه المستوطنون.

وسنة بعد سنة، ولنصف قرن منذ إنشاء اللجنة الخاصة، تؤكد المعلومات التي تتلقاها اللجنة على الاتجاهات والأنماط المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالاحتلال وعلاقته التي لا تنفصم بالمؤسسات الاستيطانية. كما أفيدَ بأن السلطات الاسرائيلية هدمت أو أغلقت ٣٧ منزلا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ لمعاقبة أقرباء الفلسطينيين الذين هاجموا إسرائيليين أو كان مشتبها في أنهم شنّوا تلك الهجمات، الأمر الذي خلّف عشرات من الأسر الفلسطينية البريئة مشردة وبلا مأوى. وتمثّل أعمال الهدم هذه وغيرها من الممارسات العقابية شكلا من أشكال العقاب الجماعي، وهو خرق واضح للقانون الدولي ويجب إنهاؤه.

وثمة مسألة ناشئة تثير القلق بشكل خاص اطّلعت اللجنة الخاصة عليها هي التهديدات وأعمال الترويع التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، وبخاصة المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية المحلية التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وحالة المعتقلين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، يجب أن تظل موضع قلق جاد للمجتمع الدولي. وتفيد أحدث الإحصاءات المبلّغ عنها حتى آب/أغسطس ٢٠١٦ بأن هناك ما يقدّر بوجود ٧٠٠٠ محتجز فلسطيني في السجون الإسرائيلية، بمن فيهم ٣٤٠ طفلا تحت سن ١٨ عاما، و ٥٦ محتجزة، وستة أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني. ومن المقدّر أن ٧٠٠ فلسطيني هم قيد الاحتجاز الاداري دون اتهام أو محاكمة لمدة من الزمن غير محددة. وهؤلاء المحتجزون إداريا يجب إمّا الافراج عنهم دونما إبطاء، أو توجيه الاتهام إليهم أو محاكمتهم على الفور مع توفير جميع الضمانات القضائية التي يقتضيها القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية.

ويشمل تقرير اللجنة الخاصة (A/71/352) أيضا الحالة في غزة، حيث دخل إغلاق إسرائيل للأراضي والحصار البحري

عامه العاشر الآن. وبعد عامين من أشد الأعمال العدائية تدميرا، يقدّر أن ٠٠٠ ٨٥ فلسطيني ما زالوا مشردين. وتشير التقارير إلى تراجع التنمية بشكل مزمن خلال السنوات التسع الماضية، حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل نسبة ٣٠ في المائة أقل مما كان عليه في عام ٢٠٠٥. ووفقا لتقرير اللجنة الخاصة، تبلغ نسبة البطالة في غزة ٣٨,٤ في المائة، وسجلت البطالة في صفوف الشباب والنساء نسبة مذهلة بلغت ٦٠ و ٨٤ في المائة على التوالي. والحالة الاقتصادية لم تساعدها تبعية فلسطين في مجال الطاقة، واستغلال اسرائيل لمواردها الطبيعية، بما في ذلك النفط والغاز، الأمر الذي يشمله أيضا تقرير اللجنة الخاصة.

وبينما نحن هنا اليوم نتعهد بالتضامن مع شعب فلسطين، أود أن أنوّه مع بالغ التقدير بالعمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والجهود الدؤوبة التي تبذلها الوكالة لتوفير الرعاية وتقديم الخدمات الحيوية في مجال التنمية البشرية والمساعدات الطارئة إلى نحو ٥,٢ مليون لاجئ فلسطيني في جميع ميادين العمليات في قطاع غزة، والضفة الغربية، والأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية منذ عام ١٩٥٠. وفي مواجهة هذا البؤس، فإن الدعم الذي توفره الأونروا هو دعم قيّم للحفاظ على المدارس والهياكل الأساسية التعليمية في الأراضي المحتلة، والذي يكتسي أهمية حاسمة لكفالة عدم تحييد الأطفال والشباب الفلسطينيين عن العنف فحسب، بل ولبعث الأمل تجاه المستقبل أيضا حتى في ظل هذه الظروف العصيبة.

وبصفتي رئيسا للجنة الخاصة، أكرر الدعوة إلى إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني. وعلى كلا طرفي الصراع تهيئة البيئة الضرورية لتيسير تحقيق السلام. وثمة حاجة ملحّة إلى تدابير بناء الثقة المتبادلة، بغية دعم جهود استئناف الحوار والمفاوضات الموضوعية. ويجب على إسرائيل حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والكف عن الإجراءات التي تتعارض مع القواعد الراسخة للقانون الدولي والممارسة الدولية.

ونحن نكرر دعمنا لتنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وتحقيق الحل القائم عل وجود دولتين استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧. ومما يشجعنا أنه على الرغم من عقود من خيبة الأمل، لا يزال شعب فلسطين يتحلى بالروح والقوة سعيا لتحقيق حقوقه المشروعة، وهو ما فتئ صامدا في وجه التحديات الكبيرة التي تواجهه. ويحدونا الأمل في أن يعمل الشعب الفلسطيني معا من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية، وهو أمر حتمي لإنشاء فلسطين المستقلة وذات السيادة الكاملة.

وفي كل يوم نستلهم القدرة على الصمود والتحمّل من شعب فلسطين. ومن المؤكد أنه يجب أن يؤدي ذلك إلى تنشيطنا أيضا ودفعنا إلى العمل الآن. وهذه المعركة لا يسعه أن يخوضها بمفرده. إنها معركة يجب أن نخوضها معا كمجتمع عالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بيريرا على بيانه الهام. إن اللجنة تقدّر أيما تقدير استمرار إسهام اللجنة الخاصة في التحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وتقدّر جلستنا المعقودة هذه، ومشاركة سري لانكا في أنشطة اللجنة باعتبارها مراقبا نشطا.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد هنري سواريث مورينو، نائب الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من فخامة السيد نيكولاس مادورو، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم في هذه الجلسة الهامة

باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ونحن نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وأود أن أعرب عن شكري العميق للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الأعمال البالغة الأهمية التي اضطلعت بها على مر السنين لتعزيز القضية العادلة للشعب الفلسطيني وحقوقه. وتعبر حركة عدم الانحياز أيضا عن شكرها لشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، تقدم الحركة شكرها للمفوض العام وموظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على جهودهم الرامية لتخفيف المعاناة والاستجابة لنداءات اللاجئين الفلسطينيين. كماأود أن أشكر جميع هيئات الأمم المتحدة التي تنفذ برامج خاصة لتقديم المساعدة والدعم إلى الشعب الفلسطيني، تمشيا مع المسؤولية المستمرة للأمم المتحدة بخصوص قضية فلسطين إلى أن تُحل القضية من جميع جوانبها ووفقا للقانون الدولي.

وتؤيد حركة عدم الانحياز بقوة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي يتيح فرصة هامة للغاية للتدبر في الظلم المستمر والحالة الخطيرة التي يعانيها السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية، ولا سيما بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة. وبعد عقود من الحرمان من حقوقهم غير القابلة للتصرف من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال؛ وبعد ما يقرب من نصف قرن من الاحتلال الأجنبي، الذي جعل الشعب الفلسطيني عرضة لانتهاكات صارخة ومنهجية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى معاناة لا توصف؛ وبعد مرور ٧٠ عاما تقريبا على اعتماد الجمعية العامة لخطة تقسيم فلسطين، مما أدى إلى وقوع النكبة في عام ١٩٤٨ واندلا ع الصراع الذي لا نزال نشهده اليوم، من الواضح أن الصراع الفلسطيني هو أحد أهم الأزمات وأكثرها إلحاحا في الشرق الأوسط. ويشكل هذا اليوم التضامني فرصة لتجديد التزامنا المشترك بالتوصل إلى حل عادل ونهائي لقضية فلسطين وإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط.

منذ إنشاء الأمم المتحدة، أضحت قضية فلسطين مسألة متكررة على جدول أعمالها. وقد مرت قرابة سبعة عقود ولا يزال الشعب الفلسطيني محروما من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ونيل حريته. ومع ذلك، لا تزال الأمم المتحدة تبذل الجهود لضمان الاستقلال والسيادة الفلسطينيين. وعلى الرغم من المشاركة بحسن نية على مدار عقود في جهود السلام وقطع التزامات بالتوصل إلى حل سلمي في إطار القانون الدولي، ورغم صعوبة الالتزامات التي تم التعهد بها، تفاقمت معاناة الشعب الفلسطيني من جميع النواحي. وتدهورت أيضا الحالة في الميدان تدهورا شديدا جراء استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية. وخلال العام المنقضي، أدت تلك السياسات والممارسات إلى زعزعة استقرار الحالة بشكل أكثر، وتقويض جميع جهود السلام والعدالة نتيجة لذلك.

ولا يزال مجلس الأمن مشلولا فيما يخص هذه المسألة، رغم التزاماته المنصوص عليها في الميثاق. ولا يزال المجتمع الدولي يشهد الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية في انتهاك واضح للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وفي غضون هذا الاحتلال الظا لم، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال قمع ومعاقبة السكان الفلسطينيين العزل بصورة جماعية وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم حرب. وتشمل تلك الانتهاكات استخدام القوة العسكرية ضد السكان المدنيين واستعمار الأرض الفلسطينية والحصار اللاإنساني المفروض على قطاع غزة. وتدعو حركة عدم الانحياز إلى اتخاذ تدابير تتماشى مع القانون الدولي لوضع حد لانتهاكات الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني. كما ندعو إلى توفير الحماية للشعب الفلسطيني ما دام الاحتلال مستمرا.

ولا تزال الأنشطة الاستيطانية غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل مسألة تثير قلقا بالغا بالنسبة لحركة عدم الانحياز. فقد قامت إسرائيل، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وفي احتقار للمجتمع الدولي، بتوسيع استعمارها للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما تسبب في التشريد القسري لآلاف المدنيين الفلسطينيين بغية تغيير التركيبة الديمغرافية والطابع القانوني والجغرافي لتلك الأراضي لتيسير الضم الفعلي للمزيد من الأراضي الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فإن بناء وتوسيع المستوطنات والجدار ومصادرة الأراضي الفلسطينية وهدم المنازل والهياكل الأساسية الفلسطينية، فضلا عن التشريد القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين من خلال هذه الوسائل غير المشروعة، كلها عوامل تضر بفرص تحقيق السلام على أساس حل الدولتين. وتقوض السلطة القائمة بالاحتلال بصورة يومية إمكانية تطبيق هذا الحل.

وعلاوة على ذلك، تؤجج أعمال العنف والإرهاب والتخويف والتحرش من جانب المستوطنين المتطرفين ضد الفلسطينيين، فضلا عن زيادة التحريض والاستفزاز ضد الأماكن المقدسة، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة، التوترات والحساسيات الدينية التي قد تفضي إلى زيادة زعزعة الاستقرار بشكل أكثر خطورة. وتدعو حركة عدم الانحياز المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى اتخاذ تدابير عاجلة وعملية لإجبار السلطة القائمة بالاحتلال على وقف حملتها الاستيطانية والامتثال لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة والفتوى والالتزامات في إطار خريطة الطريق لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس قيام دولتين.

وتحث حركة عدم الانحياز إسرائيل على إلغاء وإنهاء الحصار غير القانوني والمشين الذي تفرضه على قطاع غزة. إن الحصار الذي يشكل عقابا جماعيا، قائم منذ تسع سنوات ولا يزال يؤثر تأثيرا خطيرا على جميع جوانب حياة المدنيين الفلسطينيين. ويعوق هذا الحصار غير القانوني إعادة إعمار قطاع غزة، الذي دمرته قوات الاحتلال الإسرائيلية في عام ٢٠١٤. كما يعوق الانتعاش الاقتصادي وتحقيق التنمية بسبب غياب حركة الأشخاص والسلع بشكل طبيعي ومستمر بين غزة والعالم الخارجي، بما في ذلك بين غزة والضفة الغربية.

ومن غير المقبول أن تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إدامة جميع هذه الأنشطة غير القانونية والمؤسفة في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس الشرقية، مع إفلات صارخ من العقاب ورغم حظر هذه الأنشطة وفقا للقانون الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي تكثيف وتنسيق جهوده وكفالة المساءلة من أجل إجبار إسرائيل على الوقف الفوري لسياساتها غير القانونية وسلوك الطريق المؤدي إلى إحلال السلام. ويتعين مواءمة تضامن المجتمع الدولي مع القضية الفلسطينية العادلة مع جميع الجهود ذات الصلة لدعم استقلال وسيادة الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء أرضه، التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا دعم انضمام فلسطين بصفتها عضوا كامل العضوية إلى الأمم المتحدة.

وبالنظر إلى عدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، التي توقفت بالرغم من عقود من المفاوضات، سلط رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، خلال مؤتمر القمة السابع عشر للحركة المعقود في جزيرة ماراغريتا بفنزويلا في أيلول/سبتمبر، الضوء على الحاجة الملحة إلى المضي قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك على أساس ثابت من قرارات الأمم المتحدة وكذلك المبادرات الهامة الأخرى التي طُرحت مؤخرا.

في الختام، تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا، في هذا اليوم الهام جدا، التزامها الثابت بضمان التوصل إلى حل عادل وشامل

للصراع العربي – الإسرائيلي، والذي تشكل القضية الفلسطينية أحد عناصره الأساسية؛ وباستعادة الشعب الفلسطيني فورا لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير؛ وبضمان قيام دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافيا لديها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية، وبإيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وهذا الحل سيكفل إحلال السلام الذي يتوق إليه المجتمع الدولي والشعب الفلسطيني منذ أمد بعيد ولا يزالان ملتزمين بتحقيقه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السيد سواريث مورينو وأرجو منه أن ينقل إلى فخامة السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس فنزويلا، خالص شكر اللجنة على بيانه الهام جدا بصفته رئيس حركة عدم الانحياز.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من معالي السيدة نكوسازانا دلاميني زوما.

السيد أنطونيو (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة سعادة السفير فودي سيك، الممثل الدائم للسنغال، على قيادته في توجيه أعمال هذه الهيئة الهامة للأمم المتحدة، وأن أشكر جميع الذين شاركوا في الحفاظ على تقليد هذه الجلسة في الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إن هذه حقا فرصة لتوعية المجتمع الدولي بقضية فلسطين التي لم تُحل، وللتأكيد مجددا على دعمنا الكامل والقوي للشعب الفلسطيني في الإعمال المبكر لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

أود الآن أن أنقل إلى اللجنة رسالة التضامن والدعم التالية من السيدة نكوسازانا دلاميني – زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي.

”منذ إنشائها، دافعت منظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي عن قضية فلسطين، وجعلتها أولوية على جدول أعمال جميع مؤتمرات قمة رؤساء الدول والحكومات.

”ويقدم الاتحاد الأفريقي دعمه الكامل لأخواتنا وإخواننا في فلسطين، وقد اتخذ العديد من المقررات والقرارات التي تشدد على الحاجة الملحة للتوصل دون تأخير إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتوصل إلى اتفاق سلام عادل ودائم وشامل يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة تملك مقومات البقاء ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

”وللأسف، إذ نجتمع اليوم، فإن الطريق صوب السلام الدائم لا يزال موحشا. وما زلنا نشهد بلا حول ولا قوة استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتكثيف أنشطتها الاستيطانية غير القانونية وجميع ما يتصل بها من عنف. وتقوض هذه الأعمال غير القانونية جميع الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لإحياء عملية السلام على نحو يتقيد بالمعايير المعترف بها دوليا.

”وأدى عدم تنفيذ القرارات التي لا حصر لها التي تؤكد حق الفلسطينيين في إقامة دولة إلى تفاقم الصراع على مر العقود وتسبب في مصاعب خطيرة للشعب الفلسطيني.

”ويدين الاتحاد الأفريقي بشدة جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك جميع أعمال العنف ضد المدنيين والهجمات التي تستهدف المواقع الدينية. والاتحاد الأفريقي يعرب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الحرجة للاجئين الفلسطينيين الذين لا يزالون يواجهون تحديات خطيرة تتعلق بالحماية بسبب استمرار الاحتلال والنزاع المسلح والتشرد.

”ويكرر الاتحاد الأفريقي رفضه وإدانته للحصار البري والبحري المفروض على قطاع غزة ويدعو إلى فتح جميع المعابر للسماح بحرية حركة الأشخاص والبضائع.

”وبينما نعرب هنا عن رغبتنا القوية والإجماعية في رؤية انتهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، يجب ألا ننسى أننا جميعا نتحمل مسؤولية دائمة إزاء الشعب الفلسطيني والتي يجب الاضطلاع بها إلى أن يتم حل هذه المسألة بصورة مرضية بجميع جوانبها ووفقا للقانون الدولي ومبادئ العدالة.

”ونعتقد اعتقادا راسخا أن السلام لا يمكن أن يتحقق في الشرق الأوسط دون اتخاذ المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، لموقف حازم وشجاع لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ولتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

”وإن من واجب المجتمع الدولي – أخلاقيا وقانونيا – حماية المدنيين وإنهاء الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السيد تيتي أنطونيو على نقل هذه الرسالة الهامة جدا من الاتحاد الأفريقي، وهو شريك قيم للجنتنا.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أغشين مهدييف، المراقب الدائم لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من معالي السيد يوسف العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

السيد مهدييف (منظمة التعاون الإسلامي) (تكلم بالإنكليزية): نحتفل اليوم باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٣٢/٤٠ باء لعام ١٩٧٧، والذي عبر عن إرادة بلدان وشعوب العالم في ما يتعلق بالحاجة إلى العدالة والتضامن مع الشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل استعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف.

وبهذه المناسبة، أود أن أعرب عن عميق تقدير منظمة التعاون الإسلامي للدور الذي تضطلع به لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونثني على الجهود الدؤوبة التي يبذلها رئيس اللجنة، السفير فودي سيك؛ والمكتب؛ والأعضاء والمراقبون في اللجنة؛ وشعبة حقوق الفلسطينيين؛ والأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وجميع هيئات الأمم المتحدة لتعزيز التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني ودعم حقوقه الوطنية المشروعة.

تتابع منظمة التعاون الإسلامي التطورات الخطيرة بشأن القضية الفلسطينية ببالغ الاهتمام والقلق. فإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل عدوانها وانتهاكاتها المتصاعدة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وأرضه والأماكن المقدسة. وقد تابعنا في هذا العام طفرة في جرائم الاحتلال الإسرائيلي. وشمل ذلك حرق الأسر وأماكن العبادة وإعدام الفلسطينيين بغير محاكمة واعتقال الآلاف وهدم المنازل والحصار، بالإضافة إلى الانتهاكات المستمرة الأخرى والممارسات اللاعقلانية التي تزدري بصلف مبادئ القانون الدولي ولا تحترم قوق الإنسان.

”ويقتضي ذلك أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته عن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. ولا يمكننا الحديث عن التطورات الحالية دون الإشارة إلى جسامة ما يحدث في القدس الشرقية المحتلة والمناطق المحيطة بها من حيث التدابير الإسرائيلية غير القانونية والسياسات المنظمة الرامية إلى تغيير الطابع الفلسطيني الأصيل للمدينة وعزلها عن محيطها الفلسطيني. وقد حذرنا مرارا وتكرارا من خطر استمرار الهجمات الإسرائيلية على الأماكن

المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة المسجد الأقصى المبارك، كونها استفزازا غير مسبوق لمشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم. ومن شأن ذلك أن يحوّل النزاع إلى نزاع ديني سيتعين على إسرائيل وحدها تحمُّل عواقبه.

”وعلاوة على ذلك، ما تزال سياسة الاستيطان الإسرائيلية تواصل تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة وتقوض رؤية حل الدولتين، وتشكّل اعتداء أيضا على حق الشعب الفلسطيني في أرضه ومصيره. ولذلك فهي السبب وراء فشل مسار المفاوضات السياسية، وتمثل تحديا للإرادة الدولية وانتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعليه، يتعين على المجتمع الدولي توحيد صفوفه لوضع حد لها.

”وما تزال محنة السجناء الفلسطينيين في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية تمثّل إنكارا مستمرا للعدالة وجريمة في شكل أشد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي لاإنسانية وجورا بحق السجناء الفلسطينيين. وبالتالي، نؤكد مجددا التزامنا إزاء أولئك السجناء ودعمنا الثابت لرسالتهم. وندعو المجتمع الدولي إلى التصرف بفعالية دفاعا عن حقوقهم الأساسية وتدويل القضية بهدف إرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة والتقيد بأحكام ومبادئ القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

”ونؤكد في الوقت نفسه مجددا، رأينا القائل بأن استمرار حصار إسرائيل غير القانوني المفروض على قطاع غزة ليس استمرارا للمزيد من الظلم والعدوان فحسب، بل استمرار لممارسة العقاب الجماعي في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وسوف يؤدي ذلك إلى عواقب إنسانية خطيرة للشعب الفلسطيني ويجب وضع حد له.

”وتؤكد المنظمة أن التحديات المتزايدة التي يسببها الاحتلال الإسرائيلي تقتضي أن يتصرف المجتمع الدولي على نحو فعال وحازم لأجل توطيد مبادئ الحرية والعدالة وكفالة احترام حقوق الإنسان، فضلا عن ترسيخ السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ويجب عليه تعزيز الجهود الجارية لرفع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني، على أساس احترام قرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

”ونؤيد الجهود الرامية إلى اعتماد قرار مجلس الأمن بشأن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وتوفير الضمانات وآليات الرقابة الدولية الرامية لكفالة تنفيذه. وسيكون ذلك إسهاما حقيقيا في رؤية حل الدولتين. ونحدد ترحيبنا ودعمنا للمبادرة الفرنسية التي تدعو إلى إنشاء فريق للدعم الدولي وعقد مؤتمر دولي للسلام بهدف إطلاق عملية سياسية تحت إشراف دولي متعدد الأطراف وفقا لجدول زمني محدد لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

”ختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعيد تأكيد دعم منظمة المؤتمر الإسلامي وتضامنها مع الشعب الفلسطيني في سعيه لاستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلا عن إيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير مهدييف على البيان الذي ألقاه باسم منظمة التعاون الإسلامي، وهي شريك نشط للجنة.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد العزيز عناني، القائم بالأعمال في جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، الذي

سيتلو رسالة من معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد عناني (جامعة الدول العربية): السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام، السيد فودي سيك، رئيس مجلس الأمن، ورئيس اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، السيد بيتر تومسون، رئيس الجمعية العامة، السيد السفير الدكتور رياض منصور، رئيس الوفد المراقب الدائم لدولة فلسطين، السيدات والسادة، الحضور الكرام،

يمثّل هذا اليوم ذكرى أليمة عاشها ويعيشها الشعب الفلسطيني منذ التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ عندما اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) الذي أفضى إلى تقسيم وطنه وأرضه. هذه الأرض التي عاش عليها الشعب الفلسطيني منذ فجر التاريخ إلى أن وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي فتحولت حياة الفلسطينيين إلى سلسلة من المعاناة اليومية المتواصلة بسبب هذا الاحتلال الذي مارسه منذ النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، جريمة تطهير عرقي مكتملة الأركان بحق الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين.

تأكيدا على عدالة القضية الفلسطينية، وعلى دعم المجتمع الدولي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وخاصة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها في عام ١٩٧٧، بإعلان هذا اليوم يوما دوليا للتضامن مع الشعب الفلسطيني، حيث تواصل هذا التضامن واتسع نطاقه عاما بعد عام، حتى تكلل بإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها التاريخي ١٩/٦٧ في نفس اليوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٢ القاضي بترقية مركز فلسطين في الأمم المتحدة من كيان إلى دولة غير عضو لها صفة مراقب، وهو الأمر الذي يعكس إصرار المجتمع الدولي على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وتحقيق السلام القائم على الحق والعدل.

لقد حمّل هذا القرار دول العالم وشعوبه، وخاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، المسؤولية لتحقيق العدالة وإنصاف الشعب الفلسطيني وإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالاستجابة لمتطلبات تحقيق السلام القائم على إنهاء الاحتلال لأراضي دولة فلسطين، وتمكين هذه الدولة وعاصمتها القدس الشرقية من ممارسة استقلالها وسيادتها. وفي هذا السياق، يبقى المسعى الفلسطيني للحصول على مقعد دولة كاملة العضوية في المنظمة الأممية مطلبا مُحقّا وفق أسس ومبادئ القانون والشرعية الدولية، كما أنه مسعى تدعمه جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

لقد قبل الشعب الفلسطيني حل الدولتين انطلاقا من رغبة حقيقية في تحقيق السلام والتعايش والازدهار لكلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء ولكافة شعوب المنطقة. وانطلاقا من إيمان جامعة الدول العربية الراسخ بضرورة إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي الممتد منذ عقود وتحقيق سلام عادل ودائم، أقرت القمة العربية المعقودة في بيروت عام ٢٠٠٢ مبادرة السلام العربية كأساس للتسوية السلمية الشاملة في المنطقة من خلال تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ الخامس حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، مع إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وفق قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

وقد رحبت جميع دول العالم بهذه المبادرة، بينما لا تزال إسرائيل ترفضها كما ترفض حل الدولتين، بل وتمعن في انتهاكاتها وممارساتها العنصرية وتكريس احتلالها للأراضي الفلسطينية عبر تكثيف الاستيطان وتطويق المدن والقرى الفلسطينية بجدار الفصل العنصري، والاعتداء على المقدسات المسيحية والإسلامية وهدم

بيوت ومنازل الفلسطينيين وفرض الحواجز العسكرية على امتداد الضفة الغربية المحتلة، وفرض الحصار الإسرائيلي الجائر على قطاع غزة لما يقارب العشر سنوات، وذلك فضلا عما يعانيه الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي من أوضاع مأساوية تكاد تدمر حياتهم وحياة ذويهم الذين يتوقون لبارقة أمل تعيد لهم الحياة الطبيعية التي يفتقدونها بين جدران سجون الاحتلال.

على الرغم من كل ما تمارسه إسرائيل من خرق صارخ للقانون الدولي وما تقوم به من انتهاكات وتعديات على حقوق الشعب الفلسطيني، فإن المجتمع الدولي يكافئها حيث يسمح لها بالنفاذ إلى داخل أجهزته ولجانه من خلال سعيها للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. وكذا عبر نجاحها بالفعل في رئاسة اللجنة السادسة القانونية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو ما يمثل تناقضا مكشوفا ولا يستقيم مع المنطق في ضوء ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات متواصلة واستهانة متكررة بالمواثيق والأعراف الدولية. وإذ استنكرت جامعة الدول العربية رئاسة إسرائيل للجنة القانونية، اللجنة السادسة، فإنها تطالب بأن يتم التصدي بكل حزم لمساعها في الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن. إذ يتناقض ذلك المسعى مع أبسط قواعد المنطق ومباديء العدالة، فالاحتلال أيا كان وحيثما كان يجب إنهاؤه لا مكافأته بأن يصبح عضوا في جهاز الأمم المتحدة المنوط به حفظ الأمن والسلم الدوليين، كمجلس الأمن، وتحقيق العدل والإنصاف.

منذ أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٧ قرارها بإعلان يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام يوما دوليا للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ونحن نجتمع ونقيم الفعاليات التضامنية التي يسعد بها الشعب الفلسطيني وتعطيه حافزا لتحمل عذابات وظلم الاحتلال الإسرائيلي. إلا أن ما يحتاجه الفلسطينيون حقا اليوم هو أن تتحول الكلمات التضامنية إلى خطوات عملية وإجراءات تطبيقية من قبل المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للاستجابة إلى متطلبات تحقيق السلام. ووقتها فقط سيسعد المجتمع الدولي بنجاحه في إنهاء صراع استمر لما يقارب السبعة عقود وبنجاحه في الوفاء بالتزاماته تجاه الشعب الفلسطيني، الذي يأمل أن يكون اليوم العالمي للتضامن معه في العام المقبل ٢٠١٧ هو يوم الاحتفال بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وانتصار قيم المحبة والسلام والتعايش على الكراهية والعدوان والاحتلال. وذلك باعتبار أن العام ٢٠١٧ هو عام إنهاء الاحتلال، وفق ما أقرته ودعت إليه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وختاما لا يسعني إلا أن أحيي مواقف دولكم وشعوبكم الصديقة، كما أحيي لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها وأعضائها على جهودهم ومثابرتهم الدؤوبة. ونؤكد مجددا دعمنا لهذه الجهود البناءة واستعدادنا الدائم للتعاون مع كل أنشطة وفعاليات اللجنة لكي يصبح عام ٢٠١٧ هو عام إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بتمكين الدولة الفلسطينية من حريتها واستقلالها وسيادتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد عناني على بيانه وأرجو منه التكرم بنقل خالص تقدير اللجنة للسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سهاد بعبع، المديرة التنفيذية لمنظمة مجرد رؤية، للإدلاء ببيان باسم منظمة المجتمع المدني الناشطة بشأن قضية فلسطين.

السيدة بعبع (مجرد رؤية) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني الحضور هنا اليوم وأقدر إتاحة الفرصة لي لإشراك هذا الجمع بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

إن العمل الدؤوب للمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين والصحفيين ومنظمات شؤون المجتمعات المحلي من الفلسطينيين

والإسرائيليين من أجل الحصول على الحقوق والكرامة لم يكن سهلا أبدا. وكثيرا ما يواجه هؤلاء الدعاة الشجعان الازدراء أو لا تظهرهم للعيان وسائط الإعلام الرئيسية لدينا وقادتنا السياسيون. ورغم ذلك فإن قصصهم وعملهم لتحدي إساءة استعمال السلطة لا تقدر بثمن بالنسبة لمساءلة حكوماتنا وإلهام مجتمعاتنا المحلية لتنظيم الصف وإحداث تغيير.

بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين الذين يعملون لبناء مستقبل يتسم بالعدالة والمساواة والحرية، فقد كانت سنة حافلة بالتحديات. ولئن كان المجتمع الدولي ينظر بدرجة كبيرة إلى الحالة في إسرائيل وفلسطين باعتبارها حالة وضع راهن، فإن التطورات على أرض الواقع تتغير بسرعة، ناهيك عن وحشية الاحتلال اليومية، ومعاملة الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل كأفراد من الدرجة الثانية وملايين من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظروف صعبة بشكل متزايد. ولا نزال نشهد انتهاكات سافرة للقانون الدولي دون رادع من جانب السلطات الإسرائيلية، بما في ذلك عمليات قتل الفلسطينيين خارج نطاق القضاء، واستمرار هدم المنازل والتشريد القسري وحملات العقاب الجماعي، سياسات الإسكان التمييزية، وتوسيع المستوطنات غير القانونية، والاعتقال والاحتجاز دون مراعاة الأصول القانونية، بما في ذلك الأطفال الفلسطينيين والقيود الشديدة المفروضة على قدرة المجتمعات الفلسطينية على النمو الاقتصادي والحفاظ على سبل عيشهم.

كما شهدنا زيادة ممارسات الرقابة والاعتداءات على حرية التعبير. وعلى مدى سنوات، ظلت الحكومة الإسرائيلية تقووم بتصعيد جهودها الرامية إلى إسكات كل أشكال الاحتجاج السياسي والأصوات المعارضة، أحيانا بالتنسيق مع قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية. ويتخذ هذا القمع أشكالا عديدة، من القوانين التي تهدف إلى وصم المنظمات غير الحكومية بأنها عميلة لقوى الأجنبية ونشر آثار مروعة بين الداعين لاستخدام المقاطعة – وهي تقليديا شكل سلمي من أشكال المقاومة المدنية والاقتصادية – إلى الاعتقال التعسفي للصحفيين الفلسطينيين ووضعهم رهن الاحتجاز الإداري؛ ومن مراقبة واعتقال وتعذيب الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال لا لشيء سوى أن لديهم صفحة على موقع فيسبوك للتواصل الاجتماعي إلى السحق العنيف لاحتجاجات العزل؛ ومن سجن المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء الفلسطينيين الذين ينظمون مجتمعاتهم بغير عنف إلى حملات كاملة بموافقة حكومية ترمي إلى تقويض منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية والفلسطينية.

ولإعطاء مثال قريب من فريقنا في مجرد رؤية، يواجه الفلسطيني عيسى عمرو المدافع عن حقوق الإنسان والناشط غير العنيف حاليا المحاكمة أمام المحاكم الإسرائيلية بشأن ١٨ تهمة لا أساس لها راكمتها ضده السلطات على مدى عدة سنوات. خلال تلك السنوات، كان عيسى يقوم بتنظيم الصف بغير عنيف في مدينة الخليل وتوجيه قادة الشباب لحماية مجتماعاتهم المحلية واتخاذ إجراءات سلمية في مواجهة تعدي المستوطنات غير القانونية وعنف المستوطنين، إذ يغض الجيش الإسرائيلي الطرف عنها، وتوجيههم إلى كيفية حفر الآبار وبناء المدارس للأطفال، وتنظيم المسيرات والمظاهرات السلمية. ولهذا، اتهمت الحكومة الإسرائيلية عيسى بالتحريض وانتهاك القانون والنظام. من الواضح أنها حملة منسقة بموافقة الحكومة لإسكاته. وباختصار، فإن الحكومة الإسرائيلية أعلنت الحرب على أي شخص يتكلم أو يسعى إلى حماية الحرية والكرامة والمساواة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

يقوم فريقي في مجرد رؤية بإجراء بحوث وتوثيق ونشر قصص القيادات الشعبية الفلسطينية والإسرائيلية منذ ١٣ عاما. إن عملنا يتعلق بالمقاومة غير العنيفة والحقوق. كما يتعلق بالتعددية والقدوة. نجد الذين يجسدون تلك القيم ونضعهم في دائرة الضوء حتى يكونوا مصدر إلهام لآخرين. ونحن نفعل ذلك من خلال

مجموعة متنوعة من وسائط الإعلام، بما في ذلك الأفلام الوثائقية التي تم تسليمها إلى قادة العالم وعرضها على الملايين في أنحاء العالم، وهي روايات مصورة نتشاطرها مع الشباب في مخيمات اللاجئين والنساء في المراكز المجتمعية في جميع أنحاء فلسطين وعبر موقعنا الإخباري باللغة العبرية، سيخا ميكوميت، الذي نديره بشكل مشترك مع ٩٧٢ مجلة، الذي يحول محاورات وسائط الإعلام الإسرائيلية الرئيسية حول قصص قضايا حقوق الإنسان والحقوق المدنية والنشاط الشعبي وهو يحظى باهتمام كبريات منافذ وسائط الإعلام في البلد.

وبينما كان فريقنا من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وصانعي الأفلام في الميدان على مدى ١٣ عاما، كان النشطاء على خط المواجهة يقومون بتنظيم مناسبات منذ عقود وأود أن أشاطركم أمر يكتسي أهمية خاصة ونحن نقترب من عام ٢٠١٧. في العام المقبل الذكرى سنحيي الذكرى السنوية الخمسين المخزية لاحتلال إسرائيل العسكري وأكثر من ٧٠ عاما من حرمان وقهر الشعب الفلسطيني. كما أنه يصادف مرور ٣٠ عاما منذ اندلاع الانتفاضة الأولى، أكثر حركة مقاومة مدنية انضباطا واستدامة في التاريخ الفلسطيني. كانت حركها قادها الناس فرضت ضغوط شديدة على آلية الاحتلال الإسرائيلي وطالبت المجتمع الدولي بأن ينظر للمرة الأولى في حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

وما لا يعلمه معظم الناس أن مجموعة من النساء الفلسطينيات الباسلات كن قد ساعدن سرا في إذكاء نار ذلك الجهد الاستثنائي في عام ١٩٨٧. وبالنسبة لأولئك الذين ما تزال ذاكرتهم البصرية حية عن تلك الفترة، فقد كانت الصور السائدة هي مواجهة قاذفي الحجارة من الشباب الفلسطينيين للدبابات الإسرائيلية العسكرية أو قنابل المولوتوف وإطارات السيارات المشتعلة. فتلك هي القصص التي سادت العناوين الرئيسية للأخبار. بيد أن الحركة في واقع الأمر، كانت غير مسلحة إلى حد كبير، في حين كانت النساء على خطوطها الأمامية. وأسهمت النساء في صياغة النشرات التي رسمت خطط حملات العصيان المدني واستطعن تقديمها سرا في أكياس السبانخ والخبز التي تباع في السوق، وحددن أيام الإضراب وسرن في المظاهرات، وشكلن اللجان لتعليم الأطفال وشاركن في إنتاج الغذاء ومعالجة المرضى والجرحى. وقد قمن بكل ذلك في مواجهة السياسات الوحشية التي تستخدمها إسرائيل لسحق الحركة وسعيا منها لتجريم أي عمل من شأنه أن يهدد سلطتها – بدءا من صنع العلم الفلسطيني، والتجمع في مجموعات تشمل ١٠ أشخاص أو أكثر، وتربية الأبقار بغرض الحصول على منتجات الألبان سعيا إلى الاكتفاء الذاتي. ويدل كل ذلك على أن ما كان صحيحا قبل ٣٠ أو ٥٠ أو ٧٠ عاما، يظل صحيحا كذلك اليوم. فالشعوب لن تجلس مكتوفة الأيدي في حين يستمر انتهاك حقوقها، كما أن من بأيديهم السلطة لن يتخلوا عنها بسهولة.

ويقينا أن كل ما يحدث في إسرائيل وفلسطين تكون له عواقب في جميع أنحاء المنطقة والعالم. ومنذ فترة طويلة لم يتخذ المجتمع الدولي أي إجراءات ملموسة وفعالة في مواجهة الظلم الذي نشهده في إسرائيل وفلسطين. وعندما تخاطر المجتمعات والأشخاص العاديون بحياتهم طلبا للتغيير في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، فإنه يتعين علينا اتخاذ الإجراءات اللازمة. وليس ذلك مجرد مسألة إرادة أو مصلحة أو استراتيجية سياسية، بل هو التزام أخلاقي. يعني ذلك أنه لا يتعين علينا الاكتفاء بتقديم الدعم فحسب، بل علينا أيضا أن ندافع عن المنظمين والناشطين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين هم بمثابة شريان الحياة للقيم المقدسة بالنسبة لنا، والذين لا غنى عن عملهم لكفالة إيجاد حلول مستدامة وناجعة لهذه المسائل. ونضيف إلى ذلك، أنه إن شاء المجتمع الدولي أن يتحقق الحل السلمي للقضية على أساس الاحترام المتبادل في

السياق الإسرائيلي – الفلسطيني، فإن من العبث أن تواصل الديمقراطيات الغربية والقوى الدولية تسليح المنطقة وعسكرتها. ولا بد من وقف ذلك.

ويعني ذلك أنه ينبغي أن نبدي تقديرنا للنساء اللاتي حافظن على تماسك مجتمعاتنا وكنّ الدافع الرئيسي لبعض من أكثر حركات التغيير الاجتماعي فعالية في عصرنا، خاصة بالنظر إلى بعض القادة السياسيين الذين استهدفوا أجسادهن، بل شككوا حتى في مجرد انخراط المرأة في الحياة العامة. ويعني ذلك أنه ينبغي لنا أن نولي الاهتمام لكلا المجتمعين في إسرائيل وفلسطين، وأن نصغي إليهما ونبدي الاحترام اللازم لهما، وقد عانى كليهما من الانتقاص من إنسانيتهما على مدى العقود، في حين ما يزال كلاهما يدعو إلى احترام الحقوق وتحقيق المساواة. ويعني ذلك أيضا إلى حد كبير أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تمارس سلطتها ليس قولا فحسب، بل باتخاذ الإجراءات الحازمة.

وما برح المجتمعان الإسرائيلي والفلسطين متمسكين بكرامتهما الإنسانية عن طريق ممارسة بعض أكثر أشكال المقاومة المدنية سلمية، وبالتالي فإنهما يحافظان على كرامتهما الإنسانية في مواجهة أكثر أفعال السلطة لاإنسانية من قبل قادتهما السياسيين. غير أنه لا يسعهما القيام بذلك لوحدهما. وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية عن حماية هذين المجتمعين والدفاع عن قضيتهما التي تنسجم من جميع النواحي مع القيم والمبادئ التي تمثلها المنظمة. وأحثها على اتخاذ الإجراءات الفورية والحاسمة للحفاظ على حرمة القانون الدولي التي تنطبق على إسرائيل وفلسطين. وربما يعقد مجلس الأمن مداولات بشأن قضية فلسطين مرة أخرى خلال الأشهر القادمة. وستكون تلك فرصة للمجلس لممارسة كامل سلطة الجزاءات المخولة له لإنهاء الاحتلال وحماية حقوق اللاجئين وتعزيز الكرامة والمساواة بين جميع البشر في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ونحث الأمم المتحدة على اتخاذ الإجراءات اللازمة الآن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة بعبع على بيانها المستنير. وأود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأشكر جميع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم التي تعمل بنشاط لأجل قضية فلسطين على جهود دعمها وتضامنها مع الشعب الفلسطيني.

ويشرفني الآن أن أعلن أن اللجنة قد تلقت رسائل دعم وتضامن من العديد من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية والحكومات والمنظمات. وأود أن أتلو قائمة المسؤولين حسب ترتيب تلقينا إياها.

لقد تلقينا رسائل من رؤساء الدول التالية: رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، رئيس جمهورية جيبوتي، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رئيس جمهورية مصر العربية، رئيس جمهورية إندونيسيا، رئيس جمهورية نيكاراغوا، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية، رئيس جمهورية الصين الشعبية، رئيس جمهورية السنغال، قيادة دولة الكويت، جلالة ملك المملكة المغربية، جلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، رئيس جمهورية بيلاروس، جلالة سلطان بروني دار السلام، رئيس جمهورية تركيا، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس البرازيل، رئيس الاتحاد الروسي، رئيس جمهورية ملديف، رئيس جمهورية مالي ورئيس العراق.

وتلقينا رسائل من رؤساء الحكومات التالية: رئيس وزراء باكستان، رئيس مجلس وزراء لبنان، رئيس وزراء مالطة، رئيس وزراء الهند، رئيس وزراء بنغلاديش، رئيس وزراء مملكة تايلند ورئيس وزراء ماليزيا.

وتلقت اللجنة أيضا رسائل من وزراء الخارجية التالين: وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، وزير خارجية أوكرانيا، وزير خارجية اليابان، وزير خارجية الأرجنتين، وزير خارجية كوبا، وزير الشؤون الخارجية في مدغشقر، وزير خارجية بيلاروس، ووزير خارجية المملكة العربية السعودية.

وتلقينا رسائل من الحكومات التالية: حكومة سلطنة عمان، حكومة تونس، حكومة جمهورية كازاخستان، حكومة جنوب أفريقيا، حكومة غيانا، حكومة ناميبيا، وحكومة السلفادور.

وأخيرا، تلقت اللجنة أيضا رسائل من المنظمات الحكومية الدولية التابعة للاتحاد الأوروبي ومن منظمة المجتمع المدني Just Vision.

وستُنشر جميع رسائل التضامن التي تلقيناها على الموقع الشبكي المتعلق بقضية فلسطين الذي تتولى إدارته شعبة حقوق الفلسطينيين (unispal.un.org).

وأود أن أعرب باسم اللجنة، عن خالص تقديرنا لرؤساء الدول والحكومات، ووزراء الخارجية، والحكومات والمنظمات التي ذكرتها للتو، ولجميع المشاركين، على جهودهم الدؤوبة الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، وعلى الدعم الذي يقدمونه دائما للأنشطة المنوطة باللجنة.

وأود أن أشكر كل من جعل هذا الاجتماع ممكنا، وخاصة موظفي شعبة حقوق الفلسطينيين، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب خدمات الدعم المركزية، والمترجمين الشفويين، فضلا عن جميع من عملوا من وراء الكواليس.

وفي الساعة ١٥ من مساء اليوم ستبدأ الجمعية العامة مناقشتها بشأن قضية فلسطين، والتي سيعرض خلالها رئيس اللجنة مشاريع القرارات A/71/L.18، A/71/L.19، A/71/L.20، A/71/L.21 في حين سيعرض السفير إنغوانيز، مقرر اللجنة، تقرير اللجنة (A/71/35) في إطار هذا البند. ونهيب بالوفود حضور اعتماد مشاريع القرارات هذه وتأييدها''.

وأود أيضا أن أدعو الممثلين هذا المساء إلى افتتاح معرض للصور بعنوان ''أعمال الحياكة الفلسطينية: خيوط الاستمرارية والهوية والتمكين'' في الساعة ١٨/٣٠ في الردهة العامة من مبنى الجمعية العامة وسوف يعقبه حفل استقبال. وأتطلع إلى رؤية الجميع هذا المساء.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.